

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٤١**

الاثنين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد براينس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يتابع مجلس الأمن الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل عن كثب، ويتلقى إحاطات إعلامية منتظمة بشأن هاتين المسألتين.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء انعدام الأمن والحالة الإنسانية الآخذة في التدهور بسرعة في منطقة الساحل، والتي تزداد تعقيداً بسبب وجود جماعات مسلحة وجماعات إرهابية، وما تقوم به من أنشطة، وكذلك بسبب انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدِّد السلم والأمن والاستقرار في دول المنطقة. ويدعو مجلس الأمن السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز جهودها المتضافرة من أجل مواجهة هذه التحديات بطريقة فعالة ومناسبة.

”ويدين مجلس الأمن بشدة استيلاء بعض عناصر القوات المسلحة في مالي بالقوة على السلطة من الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، ويشير في هذا الصدد إلى بيانه الصحفي المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢. كما يدين مجلس الأمن الأعمال التي بدأها ويقوم بها الجنود المتمردون ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطياً ويطالبهم بوقف جميع أعمال العنف والعودة إلى ثكناتهم. ويدعو مجلس الأمن إلى استعادة النظام الدستوري وإجراء الانتخابات كما كان مقرراً من قبل.

”ويدين مجلس الأمن الهجمات التي بدأتها وتقوم بها الجماعات المتمردة ضد القوات الحكومية في مالي، ويدعو المتمردين إلى وقف جميع أعمال العنف والسعي إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار السياسي المناسب.

”ويؤكد مجلس الأمن الحاجة إلى دعم واحترام سيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الأمنية والإنسانية الهشة في المنطقة، ويلاحظ أنها تفاقمت بسبب الجفاف ونقص الغذاء وعودة الآلاف من الناس في أعقاب الأزمة الليبية وغيرها من الأزمات في المنطقة.

”وأُبلغ مجلس الأمن أيضاً بأن الملايين من الناس في منطقة الساحل يعانون من تلك الأزمة، مما اضطر الآلاف منهم إلى النزوح إلى بلدان مجاورة أقل تأثراً بها.

”ويثني مجلس الأمن على الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية وتوجيه الانتباه الدولي إلى حجم المشكلة في منطقة الساحل. وقد أُبلغ مجلس الأمن بالاقتراح الداعي إلى تعيين منسق إقليمي أقدم للشؤون الإنسانية.

”ويرحب مجلس الأمن ببرامج الطوارئ التي تضطلع بها السلطات الوطنية في المنطقة تعبيراً عن

مسؤوليتها الأساسية. ويرحب مجلس الأمن أيضاً بالمبادرات التي اتخذها منظمات إقليمية ودون إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجهود التي بذلها حتى الآن الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، لمساعدة بلدان منطقة الساحل على التخفيف من حدة الأزمة الغذائية والتغذوية الإقليمية. ويشجع مجلس الأمن المجتمع الدولي على تقديم الدعم من أجل حل الأزمة القائمة في مالي ومنطقة الساحل استناداً إلى استراتيجية متكاملة لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، تشمل القضايا الأمنية والإنمائية والإنسانية".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/7.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.